



الخبرة المحاسبية في حالات التصفية والإفلاس القضائية*

الأستاذ حبيب حاتم

خبير محاسبة مجاز وأمين سر سابق
في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

إن الخبرة المحاسبية في حالات التصفية والإفلاس القضائية لها أهميتها الكبرى فهي تمثل عنصر أساسي لإدارة وتحضير المعلومات اللازمة لإتخاذ المسؤولين في القضاء والتحكيم القرار المناسب والمبني كون الخبير منتدب من السلطة القضائية أو المحكم في مهمة فنية محددة للإطلاع ومراجعة الوضعيات الواقعية والمستندات المبرزة. ينظم على ضوءها تقرير مفصل يبين فيه الوقائع والأعمال التي قام بها ورغم كونها غير ملزمة فهي تنقل صورة كاملة للعمل الذي قام به مع رأي بالوقائع التي جمعها من خلال مراجعته. ويشمل تقريره الإجابة على المسائل الفنية المطلوبة اليه بحثها لإظهار الحقيقة. وإذا كان الرأي واضحاً مقنعاً فإن من شأنه أن يساعد المحكمة أو المصفي في إتخاذ القرار القانوني والعاقل.

دون إهمال الإجابة على كافة النقاط المطلوبة منه في المهمة ودون التطرق الى الوجهة القانونية أو إبداء رأي قانوني علماً بأن للمحكمة الحق في أي وقت أن تدعوه لإكمال أو توضيح المعلومات الناقصة أو الإضافية المطلوبة.

ونشير هنا ان خبير المحاسبة هو مساعد للسلطة القضائية Auxiliaire de Justice وبالتالي تقريره إستسائي وغير ملزم للقضاء. ونذكر هنا أن بعض اهل القانون يصفون خبير المحاسبة بمعاون قضائي. Collaborateur de Justice .

ولا بد أن نشير الى ما ورد هذا الصباح في مداخلة حضرات القضاة والزملاء لجهة انه يتوجب على خبير المحاسبة الإمتناع عن تنفيذ المهمة إذا كان هنالك أي إرتباط عائلي او مادي أو معنوي بأي من أطراف النزاع. ونؤكد

وعلى الخبير أن يقوم بتنفيذها شخصياً وفي حال كان لا بد له أن يستعين بعاملين لديه فقد أجازها القانون شرط أخذ موافقة المحكمة، أو المحكم إنما يجب ان يتم عمل هؤلاء تحت إشراف ومراقبة ومسؤولية الخبير عاملين ضمن حدود المهمة الواضحة الموكولة.

وحيث أن مهمة خبير المحاسبة تختلف كلياً عن كافة الخبرات الفنية لجهة المدة المتوجبة عادة للتنفيذ، كونها تمتد أحياناً لأشهر أو لسنوات، لذلك يتوجب على الخبير إطلاع القاضي على كافة مراحل التطور والتقدم في تنفيذ المهمة وفي حال الضرورة الطلب تمديد المهلة المحددة في القرار بناءً على وقوعات تمتد في الزمان.

عند إنتهاء مراجعته ينظم الخبير تقريراً مفصلاً يبين فيه الوقائع والأعمال التي قام بها

إن الخبرة المحاسبية هي مستند أساسي في النزاع، وكما قال الرئيس مزهر هذا الصباح "الخبرة المحاسبية نور لتحقيق العدل"، لذلك ونسبة للمسؤولية التي تقع عليه يتوجب على خبير المحاسبة أن يتمتع بالعلم والكفاءة والإستقلالية الكاملة والتجرد والحياد كونه في خدمة القضاء، ولا تنسى أن الثقافة الواسعة لخبير المحاسبة بالإضافة الى العلم المهني المحاسبي لديه تثبت أن الخبرة المحاسبية هي على تقارب وعلى حدود الثقافة القانونية والعلوم الإداري. حتى أن البعض يرى في خبير المحاسبة عدسة مكبرة للقضاء تعطي صورة واضحة ومرجعية محاسبية للمستندات والأوراق المطروحة للسلطة القانونية تساهم في إنارة التحقيق للقرار العادل.

ومن أجل أن يحقق الخبير العمل المطلوب منه، يجب ان تكون المهمة محددة وواضحة



أن على الخبير رفض المهمة إذا تواجدت أي من هذه الوقائع ولم يعلم بها القضاء أو المتنازعون.

أما فيما يتعلق في حالات التصفية والإفلاس، على خبير المحاسبة المكلف من المصفي الرضائي أو القضائي أو محكمة الإفلاس أولاً الإطلاع على الوضعيات المالية الحالية والسابقة للمؤسسة أو الشركة موضوع المراجعة ومن ثم إجراء جردة بالأصول والخصوم وتقييمها ومراجعة السجلات المحاسبية والمستندات

للتأكد أنها ممسوكة حسب الأصول كما عليه أن يعيد النظر في الوضعيات المالية الحالية والسابقة للتأكد أنها تعطي صورة صادقة وفورية للبنود الواردة فيها، كما التأكد أن هذه البيانات تشمل تقييماً لكافة ما للشركة وما عليها. وفي حال وجود مفوض مراقبة، الإطلاع على تقريره ومراسلاته للإدارة كما على الخبير تحديد الضرر في حال وجوده دون التطرق إلى المسؤوليات القانونية إنما نقل الوقائع ووصفها وتحديد مطابقتها للمعايير وإظهار إذا كانت الأصول تغطي الموجبات في حالات الإفلاس والتصفية.

ونكرر هنا أنه لا بد أن يكون للخبير ثقافة قانونية وعلمية Droit et Science تسمح له

بقراءة الأعمال الإقتصادية والتجارية إذا كان ذلك ضمن المهمة المحددة وفي هذه الحالة تحليل المعطيات لإستخراج النتائج المالية لهذه الأعمال مما يؤكد هنا أن خبير المحاسبة ليس فقط مساعد قانوني إنما أيضاً معاون مرحلي للخدمة العامة.

في حال الإفلاس ينظم الخبير تقريره الذي يفند الوضعيات المالية ويشير إلى مطابقتها للواقع أو مخالفتها له، وفي هذه الحالة يحدد التعديلات الواجبة. وعلى ضوء تقريره الشامل المرفوع إلى وكيل التفليسة والقاضي المشرف، يصار إلى وصف الإفلاس عادي أو تقصيري أو احتياطي. وهذا يثبت مرة أخرى مسؤولية الخبير في عمله الفني الذي يُبنى عليه القرار العادل.

وبقدر ما تكون للخبير مسؤولية في تنفيذ المهمة ضمن الحدود المحددة وطبقاً للقوانين والمعايير الدولية وبقدر ما يتحمل المسؤولية القانونية في حال الخطأ الفادح أو التقصير.

إن الخبير المحاسبي مسؤول أمام المجلس التأديبي للخبراء ووكلاء التفليسة في حال تعرض عمله لحال الخطأ الجسيم يمكن أن يؤدي للشطب من الجدول وقد يتعرض أيضاً للملاحقة القضائية المدنية والجزائية.

وفي الخلاصة يتبين ان خبير المحاسبة هو من جمع العلم والثقافة والخبرة في خدمة القضاء ومساهم بجانب السلطة القضائية في تحقيق العدالة.